المجلة العراقية
لبحوث السوق وحماية المستهلك

المجلد (8) العدد (1)
لسنة 2016

المشكلة الغذائية في العراق: التحديات والاثار

أسماء جاسم محمد
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

تأريخ استلام البحث: 2015/10/13 تأريخ قبول النشر: 2016/6/29

الخلاصة

تنطلق فرضية البحث من حقيقة مفادها ان الانتاج الزراعي في العراق يلعب دورًا مهما في تجاوز المشكلة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، غير انه أصبح بعيدًا الأن عن توفير الكميات الكافية من المنتجات الغذائية ومن ثم تأمين سلة المستهلك العراقي من الغذاء بفعل التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي.

ولإثبات الفرضية جاء البحث في هيكليته باربع مباحث، الاول تناول منهجية البحث، اما الثاني تطرق الى الاهمية التأريخية لموضوع الغذاء على مر الفترات الزمنية فضلا عن توضيح مفهوم الامن الغذائي، اما الثالث تطرق الى اهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق وتحول دون **تحقيق** متطلبات الغذاء لافراد المجتمع بالشكل الكافي، فضلاً عن، اهم الاثار التي **تتركها** المشكلة الغذائية في العراق، اما المبحث الرابع فقد ركز على الاستنتاجات والتوصيات.

وتبين من البحث ان القطاع الزراعي في العراق يعاني من مشاكل وتحديات **كبيرة** وان بقاء الحال **كما** هو عليه **يؤشر** أحد أهم الثغرات التي تواجه السياسة الزراعية في العراق، والتي تعني وجود مشكلة غذائية وبالنهاية تؤثر سلبا على سلة المستهلك من الغذاء، وتمثلت اهم التحديات في عدم **كفاية** الانتاج النباتي **والحيواني** المحلي، وضعف القدرة التنافسية للسلع الغذائية، مع محدودية المساحات المزروعة، واستقرار نسبة الانفاق من الموازنة العامة، الى جانب مشكلة **المياه** وتراجع حجم الخزين المائي، وقد **ترتب هذه** التحديات اثار **كثيرة** من اهمها التضخم وارتفاع الاسعار مع انخفاض حجم الصادرات الزراعية وبالتالي تدهور وضع **الميزان** التجاري، فضلا عن اختلال هيكل الدعم الاجتماعي، وتم التوصل الى اهمية الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي **وتحسين** قدراته الانتاجية،

مع تحسين القدرة التنافسية للسلع الغذائية من خلال التحول نحو المزايا التنافسية القائمة على التكنولوجيا والبحث العلمي بما يحقق الجودة والكلفة المنخفضة، مع ضرورة الاهتمام بمفردات البطاقة التموينية من خلال تحسين مفرداتها وتوزيعها بشكل يضمن حصول المواطنين عليها باستمرار لتسهم في ذلك بتقليل نسبة الفقر في البلاد.

الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي، القدرة التنافسية، دعم المزارعين، الصادرات الزراعية، البحث العلمي.

المجلد (8) العدد (1)
لسنة 2016

المجلة العراقية
لبحوث السوق وحماية المستهلك

Food problem in Iraq: Challenges and Antiquities.

Asmma Jassim Mohammed
College of Management and Economics
University of Baghdad

Abstract

Research Hypothesis from the fact that kicks off the effect that agricultural production in Iraq plays an important role in overcoming the food problem and achieving food security, but he became far far away from the provision of sufficient quantities of food products and then securing the Iraqi consumer food basket by the challenges faced by the agricultural sector.

To prove the hypothesis research in its structure in three axes came, the first axis eating historical significance to the subject of food over time periods as well as to clarify the concept of food security, and the second axis touched on the most important challenges facing the agricultural sector in Iraq and prevent the achievement of food requirements for members of the community adequately, and Axis the third said the most important effects that the food problem in Iraq.

It emerged from research that the agricultural sector in Iraq suffers from the problems of big challenges and that the survival of the case as it stands marks one of the most important gaps facing agricultural policy in Iraq, which means the presence of food problem and ultimately have a negative impact on consumer food basket, and represented the most important challenges of inadequate production plant and domestic animal, and weak competitiveness of food commodities, with limited acreage, and the stability of the proportion of spending from the general budget, along with the problem of water and declining volume of water inventories, has left these challenges are many traces of the most important of inflation and rising prices with low agricultural export volume and thus deteriorating develop commercial features, as well as the disruption of social support structure, was reached to the importance of interest in investing in the agricultural sector and improve its capabilities productivity, while improving the competitiveness of food commodities through

the transition to a competitive advantage based on technology and scientific research in order to achieve quality and low cost, with a need for attention vocabulary ration card through the improvement of vocabulary and distribution guarantees for citizens by constantly contribute to reducing the incidence of poverty in the country.

Key words: foodsecurity, Competitiveness, Supportfarmers, Agriculturalexports, Research.

المقدمة

يعاني العراق في الوقت الحالي من مشكلة غذائية تتجسد في انعدام الأمن الغذائي بسبب القصور في الانتاج الزراعي على الرغم من امتلاكه الكثير من المقومات التي يمكن أن يتجاوز من خلالها هذه المشكلة، وبالتالي يمكن ان يصبح هدف توفير الغذاء ممكناً، فلا بديل لاي بلد وهو يواجه الانهيار الراهن بآمنه الغذائي إلا بالعمل لتنمية موارده الغذائية، لان البديل هو المجاعة وما تخلفه من امراض، أو في أفضل الظروف الوقوع تحت رحمة الدول المصدرة للغذاء والاقوى أقتصادياً ومن ثم البقاء في إطار مشكلة أنعدام الآمن الغذائي، ان توفير وعرض الغذاء يعتمد بشكل عام في العراق لاسيمًا بالنسبة لأغذية المواد التموينية على الإستيرادات بشكل كبير، ولابد من التأكيد إن لنظام البطاقة التموينية وأنظمة الدعم الأخرى دورًا مهمًا في حياة الفقراء أو السكان غير الأمنين غذائيًا وأبعاد شبح المجاعة والفقر عنهم، اذ ان غالبية تلك الأسر تعتمد بشكل كبير على نظام التوزع العام والممثل بالبطاقة التموينية لما كان يصعب عليهم تأمين السلة الغذائية من الانتاج المحلي، وكما هو معروف فأن الحصة التموينية تحتوي على مصادر البروتين الحيواني، هذا وان نقص مصادر البروتين الحيواني في الحصة التموينية للعوائل الفقيرة قد يؤدي الى انتشار مظاهر وامراض سوء التغذية من الهزال وفقر الدم والتقزم ... الخ.

فالمشكلة خطيرة ولها تداعيات واثار سلبية كبيرة على المستهلك العراقي، اذ هناك تحديات كثيرة تحول دون تحقيق متطلبات الامن الغذائي، الامر الذي يتطلب تحرك التنمية وتطويرها عبر الترئيز على تحسين وتطوير الانتاج الزراعي بالذات سيكون من الناحية الموضوعية المخرج الوحيد من التبعية الغذائية وبالتالي تحقيق الامن الغذائي.

ولبيان ماهية مشكلة الامن الغذائي في العراق واهم التحديات التي تواجهها والاثار المترتبة عليها، جاءت هيكلية البحث متكونة من اربعة مباحث وكما موضحة في المتن على النحو الاتي:

المبحث الاول: منهجية البحث.

المبحث الثاني: الامن الغذائي: الاهمية التاريخية والمفهوم.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المشكلة الغذائية في العراق واثارها على المستهلك.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

يلاحظ هناك نمو في المستويات العامة لأسعار المنتجات الزراعية في العراق وبالتالي ارتفاع مستويات التضخم وتكاليف المعيشة، ولان هذه السلع تشكل القاعدة الأساسية لسلة المستهلك العراقي فان أي ارتفاع في أسعار هذه السلع يؤثر سلباً في انخفاض المستوى المعيشي لافراد المجتمع ومن ثم تؤثر على رفاهيتهم، ومما تجدر الإشارة إليه هناك عوامل كثيرة وراء ارتفاع الاسعار وبالتالي عدم توفر الغذاء بالشكل الكافي.

ثانيا: اهميـة البحث:

يعكس البحث الى بيان اهمية خطورة المشكلة التي لم تعد في الوقت الحاضر مجرد مشكلة اقتصادية زراعية، بل تعدت ذلك لتصبح قضية لها ابعاد كثيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، واهمية السعي الى ضمان امن غذائي مستديم من خلال زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدته لتلبية متطلبات المجتمع من الغذاء.

ثالثا: اهـداف البحث:

يهدف البحث الى التاكيد على اهم التحديات التي تواجه الامن الغذائي في العراق والتي تحول دون توفير متطلبات الغذاء لافراد المجتمع, وتحديد اثارها على المستهلك.

رابعا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الانتاج الزراعي في العراق يلعب دوراً مهما في تجاوز المشكلة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، غير ان التحديات التي يواجهها جعلته بعيداً

عن توفير الكميات الكافية من المنتجات الغذائية ومن ثم تأمين سلة المستهلك العراقي من الغذاء.

خامسا: منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج العلمي التاريخي والوصفي التحليلي لان المشكلة تحتاج الى التحليل عند الوقوف عليها.

المبحث الثاني: الامن الغذائي:

الاهمية التأريخية والمفهوم:

اولا: الاهمية التاريخية للأمن الغذائي:

عاش الانسان القديم في تبعية مطلقة للطبيعة بعد ان اعتمد عليها بشكل كامل ومباشر لما تمده به من مقومات حياته وديمومة بقاءه، فظل ينتقل من منطقة لاخرى حيث تسمح له الفرصة من صيد فريسة او سعيا للبحث في الغابات عن الاحراش والنباتات التي تنمو في الطبيعة لسد حاجته واشباعها من الطعام، وسجل اكتشاف النار تغيرا في شروط الحياة المادية للانسان بشكل كبير لما مكنته من صنع طعامه وحفظه وتنويعه فضلا عن حفظ نسله وانتشاره بعد ضمان مصادر عيشه وتأمين غذائه بشكل كبير(21)، وقد تزامنت اول ثورة اقتصادية مع معرفة الانسان بالزراعة وذلك في حدود الالف التاسع قبل الميلاد، عندها انتقل الانسان من حياة جمع القوت الى حياة انتاج القوت(18)، فأشرت هذه الثورة بذلك ملامح المرحلة القادمة من حياة البشرية بعد ان وضعت الحدود الفاصلة بين اسس الاقتصاد القائم على عملية الاستهلاك فقط وبين اسس الاقتصاد القائم على العمل والانتاج، واثر ذلك في تغيير سلوك الانسان وتحسين علاقته بالطبيعة والبيئة المحيطة به وتسخيرها لخدمته في تأمين غذائه.

وان اهتمام الانسان القديم بالزراعة دفعه الى تطوير وسائل الري بعد ان كان يعتمد على مياه الامطار في سقي مزروعاته، ولهذا يرى البعض ان أي دراسة لتاريخ العراق القديم لاتتناول انظمة الري ووضع الانهار كبداية لها، تكون دراسة معرضة للخطأ لوجود الصلة الكبيرة التي ترط بين الري وزراعة الاراضي، ومن قبيل ان اندثار اعمال الري كان سببا لاندثار حضارات(12)، وبنفس المعنى ذهب البعض الى ان ممارسة الري في الزراعة كان

من مقدمات خلق الحضارة وسببا لها، باعتبار ان الري والحضارة صنوان لا يفترقان فاذا وجدت الحضارة وظهر التمدن ازدهرت الزراعة التي قوامها الري، واذا وجد نظام الري ازدهرت في المقابل الحضارة، فما قامت حضارة ذات تاريخ عرق الا كانت تنظيمات الري ومشاريعها الزراعية تحتضن الحضارة فتسير معها جنبا الى جنب في مسيرة تطورها وتقدمها(19).

وتضمنت الشرائع القديمة الاجراءات والقوانين المنظمة لشؤون الري والزراعة,حيث ورد في شريعة حمورابي 1792–1750 ق.م وفق المادتين 53 و54 انه اذا تهاون شخص في تقوية سد حقله وادى ذلك الى ترك الماء يخرب الارض فعلى الشخص ان يعوض عن البذر او الثمر الذي تسبب في تلفه وان لم يستطع التعويض يباع هو وامتعته ويتقاسم الثمن اصحاب الحقول الذين اتلف الماء زرعهم(19).

وتبدو اهمية الزراعة وبالتالي الأمن الغذائي واضحة في الفكر الاقتصادي للحضارة الاسلامية، اذ اعطى الاسلام عناية خاصة للزراعة، فيقول الامام القرطبي في قوله تعالى "مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم" البقرة/ اية261، ففي الاية دليل على ان اتخاذ الحرث يعد من اعلى الحرف للمكاسب التي يشتغل بها العمال ولهذا ضرب الله بها المثل(14)، وتطبيقا لتعاليم الشريعة الاسلامية اهتم الاسلام في تشريعاته بأمر الزراعة وتنميتها والمحافظة عليها فيقول الرسول (ص) "ما من مسلم يزرع زرعا او يغرس غرسا فيأكل منه انسان او بهيمة الا كان له به صدقة".

واكد الفكر الاقتصادي للحضارات الغربية ايضا على اهمية القطاع الزراعي، فشكلت بذلك مشكلة الامن الغذائي مساهمة جادة في تغيير الاتجاهات الفلسفية وتطوير نتاج الفكر الاقتصادي وبالتالي التطور البشري في المجالات العلمية والاقتصادية، فلايجاد ميزان تجاري موافق لانكلترا يرى توماس مان 1571–1641 اهمية استصلاح الاراضي البور من اجل زيادة انتاج المواد الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي فيها ومحاولة تقليل استيرادها من الخارج, وكذلك ما بينته المدرسة الطبيعية(الفيزوقراطيين) من اهمية للزراعة كأحد الانشطة الاقتصادية التي تؤدي الى خلق ناتج صافي جديد تعجز عن تحقيقه بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، وفي هذا المجال اكد الطبيعيون بأهمية تطوير الزراعة لكي يتمكن القطاع الزراعي من تحقيق فائض يمكن الاستفادة منه في تلبية متطلبات الامن الغذائي ومن ثم تهيئة المدخلات اللازمة للقطاع الصناعي من المواد الاولية(16)، وبهذا الاتجاه تكون المدرسة الطبيعية قد تناقضت

مع سابقتها المدرسة التجارية في بيان اهمية الزراعة وتفضيلها على بقية القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة كونها تمثل المصدر الاساسي لثروة الامة، والى جانب ذلك نلاحظ ان اغلب النظريات الاقتصادية قد بحثت في معنى الانتاج والثروة والدعوة الى ضمان الحرية الاقتصادية وزيادة الانتاج، ومثال ذلك ما قام به المفكر الاقتصادي ادم سميث من خلال تحليلاته الاقتصادية في البحث عن العوامل الفنية للانتاج مثل ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة واثر هذه العوامل على العملية الانتاجية واثرها في زيادة الانتاج، وما قدمه الاقتصادي ريكاردو من نظرية تبحث في معنى الريع وسبب ظهوره بالاعتماد على فكرة الندرة والتفاوت بين الاراضي الزراعية من حيث الجودة والقدرة على الانتاج واثر ذلك في تلبية الطلب المتنامي على المواد الغذائية والمنتجات الزراعية بعد تزايد السكان، وبحث مالثوس ايضا في المشكلة الغذائية وقدم طروحاته الفكرية وتوصل الى اهمية الاخذ ببعض الاجراءات لاعادة التوازن بين الزيادة السكانية وزيادة المواد الغذائية، فضلا عن ما قدمه الاقتصادي كينز في ثلاثينيات القرن الماضي من دراسات تمحورت في اصلاح السياسات الاقتصادية القائمة على الحرية والفردية في اتخاذ القرارات، فأكد على اهمية البحث في الوسائل التي يجب ان تتخذها الدولة لتحريك الاستهلاك وتنمية الطلب الفعال وبالتالي ضمان الحرية الاقتصادية وايجاد حلول فعلية لمشاكل الاقتصاد على المستوى الكلي.

مما تقدم يظهر ان الحاجة الى الطعام هي من أكثر الحاجات الحاحاً بالنسبة للبشرية,كونها حاجة غريزية متجددة,حيث بدأ الانسان يفتش عن طعامه ويسعى الى تأمينه لضمان بقاءه على وجه الارض وضمان الحرية الاقتصادية التي تؤمن رزقه وعيشه، ولهذا نلاحظ ان مشكلة توفير الغذاء وتحقيق الامن الغذائي شكلت القضية الاساسية لكل المجتمعات وعلى مر العصور حتى وقتنا الحاضر، الامر الذي انعكس على تطور الفكر الاقتصادي في مجال دراسة هذه القضية وتعددت نظرياته كمحاولة لايجاد الحلول المناسبة لها.

ثانيا: مفهوم الأمن الغذائي وانعدام الامن الغذائي:

ولتجنب الدخول في جدلية المفهوم يمكن الاشارة الى ما جاء عن منظمة الاغذية والزراعة الدولية التابعة للامم المتحدة (FAO) في تعريفها الى ان الامن الغذائي يعني ضمان حصول كل الافراد وفي كل الاوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة لكي يتمتعوا بحياة نشطة موفورة الصحة ولا يتاتى ذلك الا بتوفر امدادات غذائية

مستقرة تكون متاحة ماديا واقتصاديا للجميع(8)، وقد اجمع وزراء الزراعة العرب في اعلان تونس في قمة الغذاء العالمية لسنة 1996 على ان هذا المصطلح يعني توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين والحيوية، وبصورة مستمرة لكل افراد الامة العربية اعتماداً على الانتاج المحلي اولاً، وبأسعار تتناسب مع دخولهم وامكاناتهم, حيث جاء فيه "يتحقق الأمن الغذائي على المستوى الفردي والعائلي والوطني والإقليمي والعالمي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومفيدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط"، واستقر بيان قمة الغذاء سنة 2009 و بإجماع أكثر من 180 دولة على الأركان الأربعة للأمن الغذائي وإن غياب أي من هذه المتغيرات الرئيسية يعني أن البلد غير آمن غذائياً، مما يترتب عنه نتائج كارثية، واول هذه المتغيرات هي توفر الغذاء ويعنى وجود كميات كافية من الغذاء سواء من الإنتاج المحلي أو من الواردات، وأن تكون متوافرة على الدوام، والمتغير الاخر هو اتاحة الغذاء وتعني كون الفرد أو الأسرة قادرة مادياً واجتماعياً واقتصادياً على الحصول على كمية كافية من الطعام وبشكل مستدام، واستخدام الغذاء متغير اخر ويتمثل في طريقة الاستفادة من الغذاء بشكل يلبي الاحتياجات الغذائية الخاصة بالفرد، وتشمل التجهيز المناسب للأغذية وتقنيات التخزين وكذلك الخدمات الصحية او مستلزمات النظافة اللازمة، والمتغير الاخر هو الاستقرار ويشير الى توفير درجة معقولة من الاستقرار في الإمدادات الغذائية من سنة إلى أخرى وخلال السنة ذاتها.

يفهم مما سبق ان الأمن الغذائي لا يعني ان تلبي الدولة متطلبات افرادها من الغذاء فحسب وانما ايضا السعي الى ان تنتج أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة أقتصادية تراعي الميزة النسبية لها في أنتاج السلع التي تحتاجها وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الاجنبية إذا تطلب الامر.

ومن ناحية اخرى ,يعني المصطلح ضمان الحماية والأمن، حيث اضافت منظمة الصحة العالمية مفهوماً ثالثاً يتعلق بأمن الغذاء ويعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين واعداد الغذاء لضمان ان يكون الغذاء آمناً، وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي(20)، مما يتبين ان سلامة الغذاء جزء اصيل

من الامن الغذائي ولا يمكن فصله عنه لان توافر الغذاء بشكل غير صحي او تلوث مياه الشرب قد يعني الدخول في مفهوم انعدام الأمن الغذائي.

ويعني من ناحية ان قضية الغذاء ومفهوم الأمن الغذائي لا يمكن ان تنفصل عن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأبعادها المختلفة، مما يتضح امامنا مدى قوة الترابط والعلاقة العضوية بين مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستمرة، ومن ثم فإنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي بلا تنمية زراعية مستدامة.

وكذلك يمكن ان يعد الأمن الغذائي جزءا لا يتجزأ من الأمن الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي لاي بلد ايا كانت نظرياته الاقتصادية التي يشتق منها سياسته، فالعديد من الأضرار التي قد تجتاح البلد وتتفاقم طرديا مع نسبة انعدام الأمن الغذائي، قد تؤدي بدورها لا محالة إلى تهديد الأمن القومي على جميع الأصعدة وتؤدي في النهاية إلى انهيار الدولة كحد أدنى من العواقب.

وقد شهدت السنوات 2007 و2008 زيادة هائلة في أسعار الغذاء عالميا، مما أدى إلى وقوع أزمة دولية بكل المقاييس، إلا أن المتفق عليه بين معظم الخبراء الاقتصاديين هو أن تلك الأزمة دفعت بقضية الأمن الغذائي إلى رأس قائمة القضايا الاستراتيجية التي تشغل بال مخططي المستقبل، وصناع القرار السياسي والاقتصادي على المستويين الوطني والدولي، فجاء مفهوم الحق فى الغذاء وتم طرحه على المستوى الدولى لتبنى الحق فى الغذاء كحق أصيل من حقوق الانسان، حيث أجيز في عام سنة من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة, ففى سنة 2002 وحسب مقرر الامم المتحدة الخاص المعنى بالحق فى الغذاء، جاء تعريف الحق فى الغذاء الكافى على ان" الحق فى الغذاء الكافى هو حق من حقوق الانسان المتأصلة فى جميع الناس فى الحصول بشكل منتظم ودائم وغير مقيد اما مباشرة أو بواسطة مشتريات مالية, كميا ونوعيا بصورة مناسبة وكافية من الغذاء الذى يتفق مع التقاليد الثقافية للشعب الذى ينتمى اليه المستهلك، والذى يكفل حياة جسدية وعقلية، فردية وجماعية وتحقيق حياة كريمة خالية من الخوف(22)، وتم مناقشة موضوع الحق فى الغذاء فى الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بالامن الغذائى للجميع، الذى عقد سنة 2009 فى مدريد، وقد دعا بان كى مون الامين العام للامم المتحدة، فى ملاحظاته الختامية أمام المؤتمر، الى ادراج الحق فى الغذاء "كأساس للتحليل والعمل والمساءلة" فى تعزيز الامن الغذائى.

وباعتبار ان التمكين الاقتصادي حق في التنمية البشرية، فقد اشار احد الباحثين(10) الى مفهوم التمكين الاقتصادي بأنه ينصرف الى كل الممارسات والافعال والانشطة والاجراءات التي تفضي الى تنمية قدرات الافراد وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على ان يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع, ومن الوسائل الفاعلة لزيادة تمكين الافراد اقتصادياً هي في تحسين الوضع الاستهلاكي وتوفير السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالحاجات الاساسية للناس ومنها الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والتي تتمثل بمؤشرات تحسين مستوى التنمية البشرية.

وتظهر المشكلة الغذائية عند غياب احد عناصر وأركان الأمن الغذائي وبالتالي حدوث ما يسمى بانعدام الأمن الغذائي, والذي يعني بحسب ما جاء عن منظمة الاغذية والزرعة في الامم المتحدة بأنه الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة(1)، بمعنى انه يتمثل في عجز امكانيات الافراد المادية وقدراتهم في الحصول على كفايتهم من الغذاء اللازم لأدامة طاقاتهم الجسدية والفكرية.

وهناك بعض المؤشرات التي تقيس مدى اعتماد البلد على العالم الخارجي في تدبير احتياجاته الغذائية وفي نفس الوقت تقيس مدى تقدم البلد نحو تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتي، مثل: وضع الفجوة الغذائية والمستوى الغذائي للفرد وكذلك مستوى التبعية الغذائية(17)، فالفجوة الغذائية تعبر عن مدى العجز في الانتاج المحلي للغذاء لمواجهة متطلبات المجتمع وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من السلع الغذائية المختلفة، وبين إجمالي ما تم إنتاجه منها محلياً، فكلما زاد الفرق بينهما اصبح الاقتصاد حينذاك بوضع حرج لعدم قدرته على الايفاء باحتياجات افراده من الغذاء، وأن اتساعها يعني زيادة حالة انعدام الأمن الغذائي ومن ثم فان هذا الاقتصاد يقع في منطقة التبعية الغذائية، وان نصيب الفرد من الحبوب بالكيلوغرام مؤشر اخر، ومع ذلك فان التعبير الرقمي للفجوة الغذائية لم يعد لوحده كافيا للتعبير عنها، بل تبرز مسألة "النوع" أي نوعية الاغذية ودورها في مد الانسان بالسعرات الحرارية اللازمة لاداء نشاطه اليومي, ولهذا فقد تم من قبل برنامج الاغذية للامم المتحدة تحديد حاجة الفرد تحت ظروف عمل متوسطة بكمية من الغذاء تؤمن له امداد للطاقة لا يقل عن 2500 سعرة/ يوم وأن عدم حصول الفرد على هذه السعرات يعني وجود مشكلة إنعدام الأمن الغذائي بالنسبة له، لذلك اصبحت الفجوة الغذائية تطلق حتى وان كان الغذاء

المتاح غير كافيا لسد النقص في السعرات الحرارية والبروتين الذي تقدمه هذه الاغذية(9)، وتتمثل اهم الاضرار التي تنتج عن انعدام الامن الغذائي في انتشار الاوبئة والامراض المزمنة، وارتفاع عدد الوفيات خاصة بين الاطفال، وارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الجريمة وانتشار مظاهر الفساد الاقتصادي وزيادة الهجرة غير المنظمة للشباب مما يعد استنزافا خطيرا للموارد البشرية، كذلك قد يواجه المجتمع العديد من الاضرار التي قد تجتاح اقتصاده وتتفاقم طرديا مع نسبة انعدام الامن الغذائي.

المبحث الثالث: **التحديات التي تواجه المشكلة الغذائية في العراق واثارها على المستهلك**:

اولا: التحديات التي تواجه واقع الغذاء في العراق:

يعاني القطاع الزراعي في العراق من مشاكل وتحديات كبيرة، وان بقاء الحال كما هو عليه يؤشر أحد أهم الثغرات التي تواجه السياسة الزراعية في العراق، والتي تعني وجود مشكلة غذائية وبالنهاية تؤثر سلبا على سلة المستهلك من الغذاء، ويمكن تأشير اهم التحديات في الاتي(7):

1. **عدم كفاية الانتاج النباتي والحيواني المحلي**:

ان معدلات نمو السكان بحسب ما جاء في بيانات وزارة التخطيط قد استقرت تقريبا عند حدود 3% مما يفسر تزايد حجم السكان من 31.6 مليون نسمة سنة 2009 الى 34.2 مليون نسمة سنة 2012 وبزيادة قدرها 8.2% مقارنة بسنة 2009، وبحسب الاسقاطات السكانية من المتوقع زيادة السكان الى 38.9 مليون نسمة لسنة 2017(6)، الامر الي يواجه بمسألة خطيرة تتجسد بانعدام الامن الغذائي وبعدم تلبية متطلبات السكان من الغذاء، اذ يلاحظ تدني انتاجية الدونم لاغلب المحاصيل كما هو واضح في (الجدول، 1) ورغم المساحات الكبيرة التي تزرع سنويا، مما يؤثر في الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية، وما ينعكس بالتالي على ظهور العجز او القصور في تغطية وتلبية الحاجة المحلية من الغذاء ومن ثم يتم سد العجز بالاستيراد، فقد بلغت قيمة الاستيرادات للقطاع الخاص لسنة 2003 نحو 1129.9 مليون دولار وتشكل مجموعة المواد الغذائية نسبة 18.7% في حين تبلغ الاستيرادات السنوية للبطاقة التموينية اكثر من 3.5 مليار دولار وتمثل غالبية فقراتها مواد زراعية مثل الحنطة والرز والزيوت والشاي والحليب والبقوليات.

جدول(1): يبين المساحة والانتاج والغلة لمحاصيل الحنطة والشعير والشلب للسنوات (2005- 2010)/ الف طن.

السنوات	الحنطة			الشعير			الشلب			نسبة التغير السنوي للانتاج		
	المساحة	الانتاج	الغلة	المساحة	الانتاج	الغلة	المساحة	الانتاج	الغلة	الحنطة	الشعير	الشلب
2005	6511	2228	347,6	4253	754	177,4	428,02	308,7	720,8	32+	6-	23+
2006	6054	2286	377,6	4104	719	244	507,7	363,3	723	3+	22-	18+
2007	6280	2203	350,8	4375	748	171	407,4	392,8	789,8	4-	19-	8+
2008	5741	1255	218,6	5396	404	74,9	339	248,2	731,9	43-	45-	37-
2009	5050	1700	336,7	2818	502	178	219,7	173,1	787,6	36+	24+	30-
2010	5544	2748	495,8	4027	1137	282,4	191,9	155,8	812,1	62+	127+	10-

المصدر: (13).

وبالنظر لحاجة الفرد من المواد الغذائية الاساسية والانتاج المحلي المتاح من هذه المواد فأنه باستثناء مادة التمور التي تزيد عن الحاجة بنحو 36% فان معظم المنتجات تعاني عجز واضح وكبير لتلبية المتطلبات الغذائية، وكما مبين في (الجدول، 2) مما يعكس ضعف الوضع الامني للغذاء في العراق رغم ما يملكه من امكانات زراعية كبيرة.

ويمكن القول هنا بأن توفير الغذاء ما يزال يعتمد بشكل كبير على نظام البطاقة التموينية الى حد كبير، الحنطة مثلا وان كانت من أهم المحاصيل في العراق سواء من حيث الأنتاج والأستهلاك، فإن غالبية كمياتها المتاحة للأستهلاك مصدره خارج العراق، وأن أنتاج العراق للحنطة لا يشكل أكثر من ثلث كميات العرض من هذا المحصول في السنة بحسب بيانات وزارة المالية(13).

جدول (2): يبين نسبة التغطية لبعض المنتجات الزراعية.

المنتجات الزراعية	نسبة التغطية %
الحنطة	49
الشعير	59
الذرة الصفراء	33
البطاطا	76
الطماطا	40
اللحوم الحمراء	14,5
اللحوم البيضاء	14
بيض المائدة	16
الحليب	43

المصدر: (5).

وكذلك فأن أنتاج العراق من الرز لايزال هامشيًا وقد لا يكفي الا لأشباع جزء بسيط من إحتياجاته الأساسية، وبالتالي فان العجز يسد عن طرق الإستيراد الحكومي للبطاقة التموينية وكذلك الإستيراد عن طرق القطاع الخاص من مختلف دول العالم وخاصة دول جنوب شرق اسيا مثل فيتنام وتايلند إضافة للولايات المتحدة الأمركية، هذا وقد بلغت قيمة الرز المستورد نحو 934 مليار دينار أو ما يعادل 798.2 مليون دولار وهي مبالغ كبيرة لا يمكن الأستهانة بها خاصة إذا ما علمنا أن كمية العجز من الرز لا يمكن أنتاجها في العراق في ظل الظروف البيئية التي يعيشها حاليا من الجفاف ونقص المياه، الامر الذي يدعو الى توفير هذه المبالغ الكبيرة التي توجه للأستيراد الى مسارات التنمية والإستثمار في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى وهي مبالغ كبيرة بلا شك تنهك الخزينة العامة، ومن ناحية اخرى أن ذلك قد يساهم في تحسين دخول المزارعين من زراعة هذا المحصول وزيادة القيمة المضافة في القطاع الزراعي(13).

2. ضعف القدرة التنافسية للسلع الغذائية:

يلاحظ في هذا المجال ان واقع نوعية المنتجات الزراعية في العراق حالياً يتراوح بين القبول وعدم القبول بحسب ما ورد في الخطة الوطنية الخمسية للسنوات من 2010 الى

2014, لما تعانيه اغلبية المحاصيل الزراعية ومنها الحنطة والشعير من تدني جودتها، وذلك بسبب ضعف مواصفاتها الانتاجية وقابليتها للتعرض الى الاصابة بالامراض، اما بقية المنتجات الاساسية النباتية منها والحيوانية كالشلب والتمور والفواكه والخضر واللحوم الحمراء والبيضاء، فهي من الممكن ان تتمتع بالقدرة التنافسية فيما لو تم تحسين عملياتها الانتاجية والتسويقية وبما يساهم في رفع انتاجيتها وبالتالي يساهم ايضا في أنخفاض اسعارها، فضلا عن حماية المنتجات المحلية من سياسة الاغراق لما تمثله هذه الاخيرة من تحد خطير يواجه هذه المنتجات(5).

3. تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي:

بشكل عام لاتزال نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي محدودة وضعيفة، فمن المعروف ان القطاع الزراعي من القطاعات المهمة التي تدعم القضية الغذائية، لكن المشكلة هنا تكمن في انه لم يتبوء مكان الصدارة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ويلاحظ في هذا المجال ضعف مساهمته وبخاصة اذا ما قورنت بمساهمة قطاع المقالع والتعدين، الامر الذي يؤشر تزايد هيمنة قطاع النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتراجع دور القطاع الزراعي الذي لم يتجاوز نسبة مساهمته عن 4الى 8 مليون دينار للسنوات من 2002 الى 2010 في الناتج المحلي الاجمالي كما هو واضح في (الجدول، 3).

جدول (3): يبين مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي/ مليون دينار للسنوات (2002 -2010).

السنوات	الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك 1	التعدين والمقالع 2	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية 3	نسبة المساهمة 1 الى 3	نسبة المساهمة 2 الى 3
2002	3512658,6	29044563,4	41022927,4	8,6	70,8
2003	2486865,5	20372293,8	59585788,6	8,4	68,9
2004	3693768,0	30855992,8	53235358,7	6,9	58,0
2005	5064158,0	42529152,0	73533598,6	6,9	57,8
2006	5568985,7	53030897,0	95587954,8	5,8	55,5
2007	5494212,4	59274337,9	111455813,4	4,9	53,2
2008	5716815,1	86867107,9	155982258,0	3,7	55,7
2009	6132734,6	56654018,2	139330210,6	4,4	40,7
2010	8657390,6	74357162,3	177008632,3	4,9	42,0

المصدر: (1).

4. محدودية المساحات المزروعة:

لقد تأرجحت المساحات المزروعة بين الارتفاع تارة وبين الانخفاض تارة اخرى على امتداد السنوات من 2007 الى 2012 ولا تزال هذه المساحات محدودة، والسبب في ذلك يعود لجملة من الاسباب، قد يأتي في مقدمتها انخفاض مساحة الاراضي المكافحة من الافات الزراعية التي شهدت تراجعا واضحا, وهو ما يمكن عده من ابرز المشاكل التي تواجه هذا القطاع، اذ بلغ الحد الاعلى من الاراضي التي تم مكافحتها نحو 9.6 مليون دونم سنة 2005، في حين انه تراجع بوتائر تصاعدية خلال السنوات اللاحقة فبلغ نحو 4 مليون دونم سنة 2010 كما هو واضح في (الجدول، 4) .

جدول (4): يبين الاراضي المكافحة من الافات الزراعية للسنوات (2002- 2012).

السنة	المساحة / الف دونم
2002	7623
2003	3748
2004	6871
2005	9655
2006	6822
2007	6743
2008	5536
2009	2223
2010	4007
2011	4504
2012	3041

المصدر: (3).

5. نسبة الانفاق من الموازنة العامة:

وعلى الرغم من ارتفاع هذه التخصيصات وبوتائر تصاعدية، حيث ارتفعت من 210,000 مليار دولار سنة 2004 ثم بلغت نحو 105,9680 مليار دولار سنة 2008 ونحو 168,3070 مليار دولار سنة 2011(7)، الا ان نسبتها من الموازنة العامة ظلت مستقرة ما بين 1% الى 2%، وهذا دليل على ان الدولة تحاول ان تتخلى عن دورها في تنمية القطاعات الإنتاجية التي يفترض إعطاؤها قدرا كبيرا من الاهتمام في الوقت الذي اصبح فيه البلد يستورد الكثير من المواد الغذائية، أي انه يستورد ما يأكل ويشرب.

6. انخفاض نسبة الدعم:

كما هو واضح في (الجدول، 5) فأن نسبة دعم المزارعين الى إجمالي الدعم انخفضت من 19% سنة 2007 الى 9% سنة 2012 رغم ان القطاع الزراعي يحتاج الى دعم كبير من اجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعني تعميق الاختلال في هيكل الدعم الحكومي، الامر الذي يتطلب تصحيح هيكل الدعم لصالح دعم المزارعين وخاصة دعم المخرجات ودعم فوائد القروض الصغيرة واعتماد اسلوب الاقراض الزراعي العيني.

جدول (5): يبين حجم الدعم للمزارعين الى اجمالي الدعم للسنوات (2007- 2012).

السنوات	النسبة %
2007	0,19
2008	0,12
2009	0,11
2010	0,09
2011	0,09
2012	0,09

المصدر: (15).

7. **مشكلة المياه وتراجع حجم الخزين المائي**:

لقد كان للوفرة المائية التي حظي بها العراق قديما سببا في ظهور الحضارة وتقدم المدنية، وكان لنهري دجلة والفرات دورًا كبيراً في نهوض تلك الحضارة.

ومما يلاحظ في وقتنا الحالي تراجع حجم الخزين المائي كما هو موضح في(الجدول، 6) مما يؤثر سلبا على اداء القطاع الزراعي، ويلاحظ في هذا المجال ان انخفاض الانتاج النباتي والحيواني قد يعود للاسباب الاتية(5):

1. الجفاف والظروف المناخية غير المؤاتية.
2. شحة الايرادات في دجلة والفرات وروافدهما.
3. مشاكل ادارة وتشغيل بعض السدود.
4. ضعف او غياب الارشاد المائي.

فضلا عن ذلك فان التغيرات المناخية يمكن ان تعكس بضلالها على المنطقة بالمزيد من مظاهر الجفاف والتصحر، وبسببه قد يواجه العراق مشاكل وتحديات صعبة تحول دون تامين متطلباته الاساسية من الموارد المائية المستدامة.

جدول (6): يبين الخزن المائي لنهري دجلة والفرات للسنوات (2007- 2009).

الخزن المائي لنهري دجلة والفرات/ متر مكعب	النسبة/ متر مكعب
2007	74,2
2008	57,1
2009	51,0

المصدر: (2).

هذا من ناحية, ومن ناحية اخرى يمكن تأشير احد اهم اسباب تدني الغلة من المحاصيل الزراعية، والتي تكمن في الهدر الكبير في استخدام مياه الري وهو امر بغاية الخطورة، اذ يلاحظ في هذا لمجال ان الزراعة في السنة تستخدم نحو 88% من إجمالي الماء المستهلك، ولإنتاج طن واحد من الحبوب نحتاج الى نحو1000 طن من الماء أما في المناطق الجافة فيرتفع هذا الرقم بشكل كبير، لكن في العراق يزداد ها الرقم الى اضعاف ذلك كما مبين في (الجدول، 7) الذي يبين الاستهلاك المائي محسوبا بالطن لانتاج طن واحد من المحاصيل في العراق، والذي يعكس من ناحية اخرى الهدر الكبير في الموارد المائية وعدم استغلالها الاستغلال الامثل وبالتالي ضياعها وعدم الاستفادة منها.

جدول (7): يبين الاستهلاك المائي لانتاج طن واحد من بعض المحاصيل الزراعية.

المحصول	جنوب	وسط	شمال
الحنطة	6635	6020	4915
الشعير	11710	8437	9042
الرز	18247	10377	9676
الذرة الصفراء	5422	6390	5095
زهرة الشمس	12523	9084	6869

المصدر: (13).

ثانيا: اثار المشكلة على المستهلك:

1. التضخم وارتفاع الاسعار:

يلاحظ في هذا المجال ان نسب التغير في الاسعار (نسب النمو) رغم انها اخذت بالانخفاض كما هو واضح في (الجدول، 8)، لكن من ناحية اخرى يلاحظ انها لا تزال مرتفعة اذ بلغت 10.9 سنة 2008 مما يعطي مؤشر واضح عن عدم كفاية الانتاج الزراعي او المعروض من السلع الغذائية, مما يضطر معه الى تغطية العجز بالاستيراد فتزداد بذلك الضغوط التضخمية مما ينعكس سلبا على الوضع المعاشي للمستهلك.

جدول (8): يبين الرقم القياسي للاسعار في العراق للسنوات (2007- 2009).

السنة	الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية/ دينار	نسبة التغير %
2007	8220,4	0,0
2008	9120,0	10,9
2009	9817,6	7,6

المصدر: (2).

وبالرجوع الى التقرير الصادر عن وزارة المالية لسنة 2012 والذي اشار الى أن معظم مفردات السلع قد ارتفعت بنسب متفاوتة عن مثيلاتها في سنة 2011 كما هو واضح في (الجدول، 9)، وهو ما يؤشر نمو المستويات العامة للأسعار وبالتالي ارتفاع مستويات التضخم وتكاليف المعيشة، لان السلع التي تضمنها التقرير تشكل القاعدة الأساسية لسلة المستهلك العراقي وان أي ارتفاع في أسعار هذه السلع وخاصة منها الأساسية تؤثر سلباً في انخفاض المستوى المعيشي لافراد المجتمع، وعلى الرغم من الانفتاح الواضح في استيراد مختلف أنواع السلع من الأسواق العربية والأجنبية، لكن يلاحظ ان أسعار السلع الزراعية المحلية تكاد تكون تتواصل بالزيادة في مستويات الأسعار، ومما تجدر الإشارة إليه أن احد أهم الأسباب ارتفاع الأسعار هو عدم توفر المستلزمات الزراعية بسبب الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي فضلا عن عدم توفر الاهتمام الكافي بالزراعة، مع محاولة اغراق الاسواق العراقية بالمنتجات الزراعية المستوردة مما يؤدي الى انخفاض اسعار السلع الزراعية المحلية لمستويات كبيرة خاصة في مواسم انتاجها مقارنة بتكاليف الانتاج، الامر الذي يتطلب دعم اسعار السلع الزراعية وحمايتها من السلع المستوردة ووضع برنامج وسياسة زراعية تفي

بمتطلبات النهوض بالقطاع الزراعي وبما يؤمن متطلبات الامن الغذائي وتحقيق مستوى معيشي لائق لافراد المجتمع وبالتالي تطور الاقتصاد العراقي وتحقيق تنميته ورفاهية ابناءه.

جدول (9): في اسعار الحقل يبين نسبة التغير للمنتجات الزراعية للسنوات(2009- 2012)/ النسبة %.

المنتج / السنوات	2010-2009	2011-2010	2012-2011
الحنطة	23,0	14,2	0,1
الشعير	8,2	4,0	2,4
الشلب	1,9	11,5	3,9
الاغنام	10,9	1,2	3,9
الابقار	13,3	0,4	0,9
الدجاج	0,7	1,5	2,3-
الاسماك البحرية	0,3	1,7	6,5
الاسماك النهرية	2,0	4,1	4,4
البيض	5,3-	1,4	0,7
الحليب	3,2	2,8	17,7

المصدر: (4).

2. **تدهور وضع الميزان التجاري**:

لقد انخفضت الصادرات الزراعية كما موضح في (الجدول، 10) انخفاضا واضحا، وهناك اسباب عديدة ساهمت في تدهور وضع الميزان التجاري ناهيك عن اضرارا سياسية والتبعية والاقتصادية وتذبذب امكانية تحقيق الامن الغذائي.

جدول (10): يبين حجم الصادرات الزراعية العراقية للسنوات (2007- 2010).

السنة	الصادرات الزراعية/ الف **دينار**
2007	52,434,446,395
2008	35,830,423,692
2009	15,332,338,860
2010	17,228,062,559

المصدر: (2).

3. اختلال هيكل الدعم الاجتماعي:

يعتمد توفير وعرض الغذاء بشكل عام في العراق لاسيَّما بالنسبة لأغذية المواد التموينية على الإستيرادات بشكل كبير، ولابد من التأكيد إن لنظام البطاقة التموينية وأنظمة الدعم الأخرى دورًا مهمًا في حياة الفقراء أو السكان غير الأمنين غذائيًا وأبعاد شبح المجاعة والفقر عنهم، اذ غالبية تلك الأسر تعتمد بشكل كبير على نظام التوزيع العام والممثل بالبطاقة التموينية لما كان يصعب عليهم تأمين السلة الغذائية من الانتاج المحلي.

وكما هو معروف فأن الحصة التموينية تحتوي على مصادر البروتين الحيواني، هذا وان نقص مصادر البروتين الحيواني في الحصة التموينية للعوائل الفقيرة ودون مستوى الفقر قد يؤدي الى انتشار مظاهر وامراض سوء التغذية من الهزال وفقر الدم والتقزم ... الخ.

وقد يلعب الانتاج الزراعي في العراق دورًا مهما في تحقيق مفردات البطاقة التموينية بالتالي تحقيق الأمن الغذائي، غير انه أصبح بعيدًا الأن عن توفير الكميات الكافية من المواد الغذائية للسكان، فضلا عن ذلك لم يجري تصحيح للاختلال الحاصل في هيكل الدعم الاجتماعي، اذ بقيت البطاقة التموينية تحتل 70% من المنافع الاجتماعية في السنة 2012 بعد ان كانت 75% سنة 2009 (15)، رغم ان جهود الاصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة تتطلب معالجة موضوع البطاقة التموينية وتحويل تخصيصاتها نحو الشرائح الفقيرة المستهدفة ضمن شبكة الحماية الاجتماعية وقد بذلت وتبذل جهود في هذا الاتجاه، الا ان الاستراتيجية المقترحة للموازنة لم تأخذها بنظر الاعتبار.

هذا وان تنفيذ بنود البطاقة التموينية ينعكس بشكل شبه ايجابي خاصة على الطبقة الوسطى والفقيرة, وفي حالة تخفيض الدعم او التعويض بمبالغ غير مصروفة من خلال البطاقة التموينية يشكل اضرار ملموسة على هذه الطبقتين اذا علمنا بان الناتج من الزراعة في العراق تكاليفة مرتفعة وانتاجها يكاد لا يكفي 10% من السكان بسبب التحديات الكبيرة التي يواجهها وبالذات زيادة الملوحة في التربة والتصحر.

يبين في (الجدول، 11) يبين حجم تخصيصات البطاقة التموينية وهي وان كانت (أي البطاقة التموينية) تحظى بدعم مباشر من الموازنة العامة للدولة لكن الملاحظ من البيانات ان حجم التخصيصات اتجهت نحو الانخفاض في السنوات الاخيرة، كمحاولة من الدولة لتخفيف العبء عن الموازنة.

جدول (11): يبين تخصيصات البطاقة التموينية في الموازنات العامة للسنوات (2004-2012)/ مليار دينار.

السنوات	مقدار دعم البطاقة التموينية/ مليار دينار
2004	6,000
2005	6,000
2006	4,500
2007	3,900
2008	6,985
2009	4,200
2010	3,500
2011	3,500
2012	4,000

المصدر: (11).

المبحث الرابع:

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

لقد تم من خلال عرض المباحث اثبات فرضية البحث التي تؤكد على ان التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في العراق جعلته بعيداً عن توفير الكميات الكافية من المنتجات الغذائية ومن ثم تأمين سلة المستهلك من الغذاء، اذ تبين من خلال البحث الاتي:

1. يبدو مما تقدم ان الحاجة الى الطعام هي من أكثر الحاجات الحاحاً بالنسبة للبشرية، كونها حاجة غريزية متجددة، ولهذا نلاحظ ان مشكلة توفير الغذاء وتحقيق الامن الغذائي شكلت القضية الاساسية لكل المجتمعات وعلى مر العصور وحتى وقتنا الحاضر، الامر الذي انعكس على تطور الفكر الاقتصادي في مجال دراسة هذه القضية وتعددت نظرياته كمحاولة لايجاد الحلول المناسبة لها.
2. وتبين ايضا ان مفهوم الأمن الغذائي لا يعني ان تلبي الدولة متطلبات افرادها من الغذاء فحسب وانما ايضا السعي الى ان تنتج أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة أقتصادية تراعي الميزة النسبية لها في أنتاج السلع التي تحتاجها، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الاجنبية إذا تطلب الامر،

وتبين ان سلامة الغذاء جزء اصيل من الامن الغذائي ولا يمكن فصله عنه لان توافر الغذاء بشكل غير صحي او تلوث مياه الشرب قد يعني الدخول في مفهوم انعدام الأمن الغذائي.

3. تظهر المشكلة الغذائية عند غياب احد عناصر وأركان الأمن الغذائي وبالتالي حدوث ما يسمى بانعدام الأمن الغذائي الذي يعني حالة الخوف من ان كمية الغذاء المتاح للاستهلاك لا تلبي المتطلبات او الاحتياجات الغذائية الدنيا للفرد في فترة زمنية محددة.
4. وتبين من البحث ان القطاع الزراعي في العراق يعاني من مشاكل وتحديات كبيرة وان بقاء الحال كما هو عليه يؤشر أحد أهم الثغرات التي تواجه السياسة الزراعية في العراق، والتي تعني وجود مشكلة غذائية وبالنهاية تؤثر سلبا على سلة المستهلك من الغذاء، وتمثلت اهم التحديات في:
   - عدم كفاية الانتاج النباتي والحيواني المحلي.
   - ضعف القدرة التنافسية للسلع الغذائية.
   - تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.
   - محدودية المساحات المزروعة.
   - استقرار نسبة الانفاق من الموازنة العامة.
   - انخفاض نسبة الدعم.
   - مشكلة المياه وتراجع حجم الخزين المائي.
5. تبين من البحث ان هناك اثار كثيرة تتركها المشكلة الغذائية على المستهلك العراقي، من اهمها التضخم وارتفاع الاسعار، اذ يلاحظ أن معظم مفردات السلع قد ارتفعت بنسب متفاوتة، وهو ما يؤشر نمو المستويات العامة للأسعار وبالتالي ارتفاع مستويات التضخم وتكاليف المعيشة، لان السلع التي التي ارتفع سعرها تشكل القاعدة الأساسية لسلة المستهلك العراقي وان أي ارتفاع في أسعار هذه السلع وخاصة منها الأساسية تؤثر سلباً في انخفاض المستوى المعيشي لافراد المجتمع. وهناك اثر اخر تمثل بانخفاض حجم الصادرات الزراعية وبالتالي تدهور وضع الميزان التجاري. فضلا عن اختلال هيكل الدعم الاجتماعي اذ تبين ان حجم تخصيصات البطاقة التموينية اتجهت نحو الانخفاض في السنوات الاخيرة، كمحاولة من الدولة لتخفيف العبء على الموازنة، وان عدم الاهتمام بمفردات البطاقة التموينية يؤثر سلبا على الشرائح الفقيرة من المجتمع التي تعتمد عليها بشكل كبير.

ثانيا: التوصيات:

1. الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي وتحسين قدراته الانتاجية لتلبية متطلبات الامن الغذائي لافراد المجتمع.
2. تقليل الاستيرادات الغذائية كونها مبالغ كبيرة بلا شك تنهك الخزينة العامة, ومن ناحية اخرى فأن ذلك قد يساهم في تحسين دخول المزارعين من زراعة المحاصيل الغذائية وزيادة القيمة المضافة في القطاع الزراعي.
3. تحسين القدرة التنافسية للسلع الغذائية لامكانية تحسين وضع الميزان التجاري.
4. الغاء القيود على التجارة الداخلية والخارجية مع وضع التشريعات اللازمة بحماية المنتج المحلي.
5. الاهتمام بوسائل الري وتحديثها وجعلها اكثر استدامة من أجل ضمان المياه اللازمة للانتاج الزراعي.
6. الاهتمام بمفردات البطاقة التموينية كونها تتعلق بالسلة الغذائية للشرائح الفقيرة من افراد المجتمع.

المصادر

1. منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة. (2015). حالة انعدام الامن الغذائي في العالم. تقرير اعدته المنظمة بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الاغذية العالمي.
2. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للاحصاء. (2010). المجموعة الاحصائية السنوية.
3. وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للاحصاء. المجموعة الاحصائية السنوي (2012-2013). الباب الثالث- الاحصاء الزراعي.
4. وزارة التخطيط. (2013). تقرير اسعار الحقل للمنتجات الزراعية لسنة 2012. مديرية الاحصاء الزراعي.
5. وزارة التخطيط. الخطة الوطنية الخمسية للسنوات. (2010- 2014). بغداد كانون الاول 2009.

6. وزارة التخطيط. الخطة الوطنية الخمسية للسنوات. (2013- 2017). بغداد كانون الثاني 2013.
7. وزارة المالية. (2012). القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح. دراسة مقدمة من قبل الدائرة المالية- قسم السياسات الاقتصادية.
8. احمد، عبد الغفور ابراهيم. (1999). الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية. بغداد. بيت الحكمة.
9. الراوي، احمد عمر الراوي. (2010). دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد.
10. الراوي، علي عبد سعيد. (2001). التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية. اعمال الندوة المنعقدة في بيت الحكمة 11-14 شباط 2000 تحت عنوان دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي. ط1.
11. الزيدي، حسن لطيف. (2014). الموازنة العامة الاتحادية 2012- قراءة من منظور اقتصادي. على الموقع hasnlz.com/permalink/3401.html.
12. الفضل، منذر عبد الحسين. (1980). الملكية الاشتراكية في العراق. بغداد مكتبة التحرير.
13. الفهد، يحيى وثناء عباس. (2011). الاطلس الاحصائي الزراعي خارطة الطرق للتنمية الزراعية (الاقتصاد الاخضر). دراسة مقدمة الى وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء. مركز نظم المعلومات الجغرافية (GIS).
14. القرطبي، محمد بن احمد. (2006). الجامع لاحكام القران. بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1.
15. العنبكي، عبد الحسين. (2009). تقييم استراتيجية الموازنة 2010-2012. ورقة مقدمة الى المكتب الاستشاري الاقتصادي في مكتب رئيس الوزراء، على الموقع:
http://www.iier.org/i/uploadedfiles

16. المعموري، عبد علي كاظم. (2006). تاريخ الافكار الاقتصادية (من البابليين الى الطبيعيين). مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
17. دهش، فاضل جواد دهش. (2003). دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة. رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
18. سليمان، عامر. (1983). العراق في التاريخ (جوانب من حضارة العراق القديم). بغداد، المؤسسة اللبنانية للاكتاب الاكاديمي. ط1.
19. سوسة، احمد. (1979). حضارة العرب ومراحل تطورها عبر العصور. بغداد، دون ذكر معلومات اخرى.
20. عبد السلام، محمد السيد. (1998). الامن الغذائي للوطن العربي. الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (230).
21. كبة، ابراهيم. (1973). دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي. بغداد، مكتبة الارشاد. ج1. ط2.
22. محمد، عاطف عبد المجيد محمد. (2010). الامن الغذائي والحق في الغذاء. على الموقع http://www.sudaress.com/sudanile/15041